الفصـــل العاشر

الطلب والعرض وتحديد ثمن السلعة

١ - الثمن نتيجة للطلب والعرض :

فى هذا الفصل نجمع بين الطلب والعرض لنرى كيف يتحدد ثمن سلعة معينة فى ظروف المنافسة الكاملة فى لحظة زمنية معينة.

فالواقع أن لا الطلب وحده ولا العرض وحده يمكن أن يدلنا على الثمن الذى ستباع به السلعة فى السوق ، وإنما الثمن يتحدد بتفاعل قوى كل من الطلب والعرض معا.

ولتوضيح ذلك نفترض أن الجدول التالى يوضح مختلف الكميات المطلوبة والمعروضة من سلعة معينة ولتكن سلعة الذرة عند أثمان مختلفة فى فترة زمنية معينة.

جدول رقم (١٤)

جدول الطلب والعرض على الذرة

ثمن الأردب بالجنيه	الكمية المطلوبة بملايين الأرادب	الكمية المعروضة بملايين الأرادب
٥	٩	١٨
٤	١٠	١٦
٣	١٢	١٢
٢	١٣	٧
١	١٩	صفر

من هذا الجدول نلاحظ وجود ثمن وحيد تتقابل عنده رغبات المشترين مع رغبات البائعين هو ثلاث جنيهات للأردب من الذرة ، فعند هذا الثمن يرغب المشترون فى شراء ١٢ مليون أردب من الذرة ، ويرغب البائعون كذلك فى بيع ١٢ مليون أردب من الذرة.

هذا الثمن ما هو ما نطلق عليه " ثمن التوازن " إذ هو الثمن الذى يسوى بين الكمية المطلوبة والمعروضة فى السوق ، أو عبارة أخرى هو الثمن الذى تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين وقوى العرض من جانب البائعين. وإذا حدث إى انحراف فى الثمن عن ثمن التوازن هذا ، فإن هناك قوى تدفع به للعودة مرة ثانية إلى هذه النقطة.

ويستفاد من ذلك ان الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة فى السوق عند هذا الثمن . او بعبارة اخرى فإن ما يعرضه البائعون أكبر بكثير مما يطلبه المستهلكون من الذرة عندما يكون الثمن السائد فى السوق ٥ جنيهات للأردب .

وهنا يضطر البائعون إلى سحب وتخزين جزء بعد آخر من الكمية المعروضة من الذرة . ولكن عندما يتراكم المخزون بدرجة كبيرة يضطر هؤلاء البائعون إلى خفض الثمن تدريجياً حتى يستقر فى النهاية عند ثمن التوازن ألا وهو ثلاثة جنيهات للأردب حيث تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

وبالمثل لو فرضنا أن ثمن السوق كان جنيها واحداً للأردب ، فإن هذا الثمن لا يوفق بين رغبات كل من البائعين والمشترين ، إذ فى حين يطلب المستهلكون ١٩ مليون أردب من الذرة عند هذا الثمن لا يعرض البائعون شيئاً منها . وإزاء ذلك يميل المستهلكون الذين يخفقون فى الحصول على الذرة إلى طلبها بثمن أعلى لإغراء البائعين على البيع . وكلما كانت الكمية التى يطلبها المشترون أكبر من الكمية التى يعرضها البائعون كلما اضطر المشترون إلى دفع ثمن أعلى لإغراء البائعين على البيع . وهكذا يأخذ الثمن فى الارتفاع تدريجياً حتى يستقر فى النهاية عند ثمن التوازن ألا وهو ثلاث جنيهات للأردب حيث تتعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة .

نخلص من هذا التحليل إلى فكرة هامة وهى أن أحوال اختلال التوازن فى السوق ترجع إلى عدم تكافؤ قوى العرض مع قوى الطلب ، فإذا تغلبت قوى العرض على قوى الطلب أى زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عند ثمن معين ، فإن الثمن يميل إلى الانخفاض ، أما إذا تغلبت قوى الطلب على قوى العرض ، أى زادت الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند ثمن معين ، فإن هذا الثمن يثبت عند المستوى الذى يكون قد بلغه فعلاً ، فلا يميل إلى الارتفاع أو الانخفاض .

ويمكن تصوير ثمن التوازن فى الجدول رقم (٢١) السابق بيانياً بالشكل الآتى :

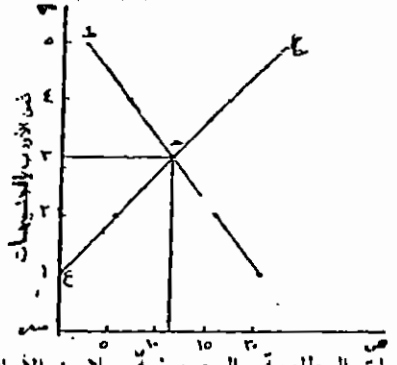

شكل رقم (٤٢)

٢ - التغيرات فى ظروف الطلب والعرض :

ليس هناك ما يدعو إلى افتراض ثبات ظروف الطلب والعرض بصفة دائمة بل انها كثيراً ما تتغير فى اتجاهات مختلفة.

وترجع التغيرات فى ظروف الطلب أو العرض إلى عوامل كثيرة. فزيادة الطلب قد يكون مبعثها شدة الإقبال على السلعة للأسباب معينة ، كالإقبال على المرطبات فى موسم الصيف ، وقد تكون زيادة الطلب راجعة إلى زيادة عدد المستهلكين أو تغير أذواقهم ، أو إلى إرتفاع أثمان السلع البديلة ، أو غير ذلك. وعلى العكس فقد يكون نقص الطلب راجعاً إلى ضعف الإقبال على السلعة ، أو إلى هبوط الدخل النقدى ، أو إلى نقص عدد المستهلكين ، أو إلى انخفاض أثمان السلع البديلة أو غير ذلك.

كذلك فقد ترجع زيادة العرض إلى هبوط تكاليف إنتاج السلعة ، أو إلى انخفاض أثمان عوامل الإنتاج كالأجور أو الربح أو لاكتشاف طريقة جديدة للإنتاج بتكلفة أرخص. وعلى العكس فقد يكون نقص العرض راجعاً إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، أو إلى ارتفاع أثمان عوامل الإنتاج أو إلى ارتفاع أثمان السلع المكملة فى العملية الإنتاجية وهكذا.

أ - تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :

سنفترض الآن الطلب على سلعة الذرة قد زاد لسبب أو لآخر مع بقاء ظروف العرض على حالها. وفى هذه الحالة يتغير وضع منحنى الطلب حيث ينتقل بأكمله إلى اليمين دلالة على زيادة الكمية المطلوبة من السلعة كما يتضح من الشكل الآتى :

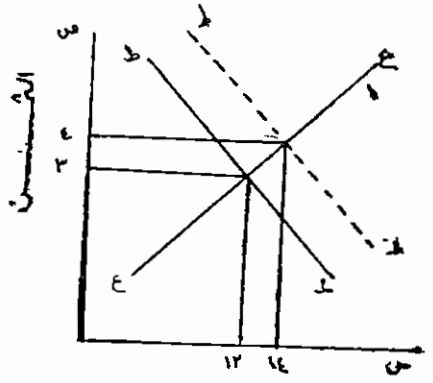

الكمية المطلوبة والمعروضة
شكل رقم (٤٣)

ويمكننا ان نتصور كيف يؤدى انخفاض الثمن الى نقص الطلب مع بقاء ظروف العرض على حالها ، اذ ينتقل منحنى الطلب باكمله جهة اليسار ـ لالة على نقص الكميه المطلوبه من السلعة كما يتضح من الشكل الاتى :

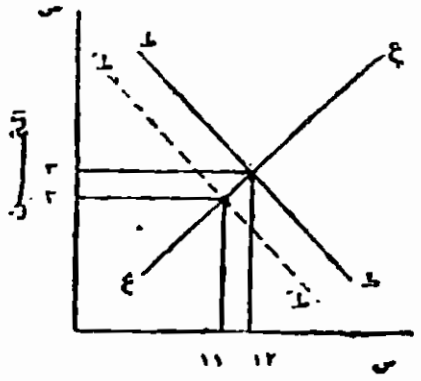

الكمية المطلوبة والمعروض
شكل رقم (٤٤)

ب ـ تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

لننتقل الآن إلى الحالة التى تتغير فيها ظروف العرض مع بقـاء ظـروف الطلب على حالها .

لنفترض أن العرض من سلعة الذرة قد زاد لسبب ما ، وأن ظروف الطلب بقيت على حالها دون تغيير . فى هذه الحالة ينتقل منحنى العرض بأكمله إلى اليمين دلالة على زيادة الكمية المعروضة من السلعة كما يتضح من الشكل الآتى :

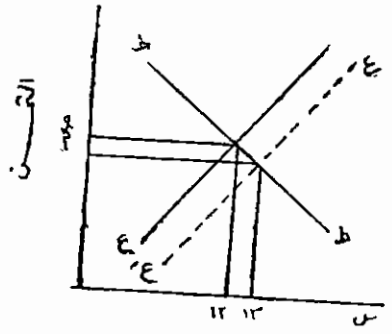

الكمية المطلوبة والمعروضة
شكل رقم (٤٥)

فى هذا الشكل نلاحظ إنتقال منحنى العرض إلى ع ع ، ومع بقاء ظروف الطلب ط ط على حالها ينخفض الثمن من ٣ جنيهات إلى جنيهان للأردب ، كما تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة من ١٢ مليون أردب إلى ١٣ مليون٠ وبنفس الطريقة يمكننا أن نتصور ارتفاع الثمن إذا نقص العرض وظلت ظروف الطلب على حالها ، اذ ينتقل منحنى العرض بأكمله إذا نقص إلى اليسار وظلت ظروف الكمية المعروضة من السلعة كما يتضح من الشكل الآتى :

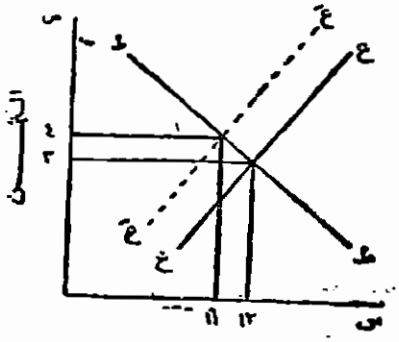

الكمية المطلوبة والمعروضة
شكل رقم (٤٦)

جـ - تغير ظروف الطلب وظروف العرض معاً :

يمكننا أن نتصور تغير الطلب والعرض معاً فى نفس الوقت ، وفى هذه الحالة قد يرتفع الثمن أو ينخفض أو يبقى على حاله ، كما قد تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة أو تنقص أو تبقى على حالها٠ وفى الشكلين التاليين رقم ٤٧ أ ، ٤٧ ب تصور حالتين من هذه الحالات٠

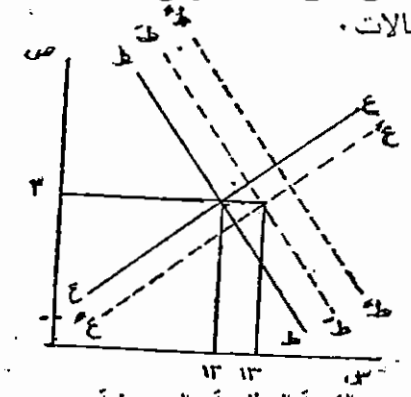

الكمية المطلوبة والمعروضة
شكل رقم (٤٧ - أ)

فى الشكل ٤٧ - ا زاد الطلب وزاد العرض وبقى الثمن على مـا هـو عليـه دون تغيير ، غير أن الكمية المطلوبة والمعروضـة قد زادت مـن ١٢ مليـون أردب إلـى ١٣ مليونا٠

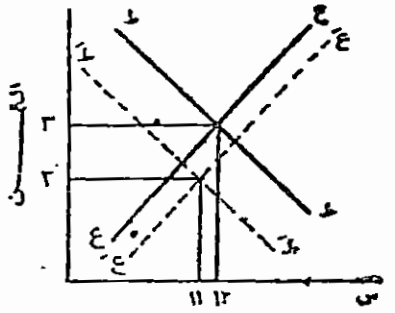

الكمية المطلوبة والمعروضة
شكل رقم (٤٧ - ب)

وفى الشكل ٥٠ ب ، زاد العرض وفى نفس الوقت نقص الطلب ، والنتيجة هى أن الثمن انخفض من ٣ جنيهات إلى جنيـهان لـلأردب ، ونقصـت الكميـة المطلوبـة والمعروضة من ١٢ مليون أردب إلى ١١ مليونا٠

٣ - أثر الضريبة على ثمن التوازن :

من العوامل التى تؤدى إلى تغيير وضع التوازن بتغيير منحنـى العـرض فـرض ضريبة على الإنتاج ، فإذا فرضت الحكومة ضريبة على إحدى السلع وحصلتها مـن منتجى السلعة فمعنى ذلك أن الحكومة قد رفعـت بطريقـة غـير مباشـرة مـن تكـاليف الإنتاج ، ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليسار دلالة على زيادة التكاليف عند كل مستوى من مستويات الإنتاج٠

ويترتب على ذلك تغير نقطة التوازن الأولى إلى نقطة جديدة على يسـار النقطـة الأولى ، وأعلى منها كما يتضح من الشكل الآتى :

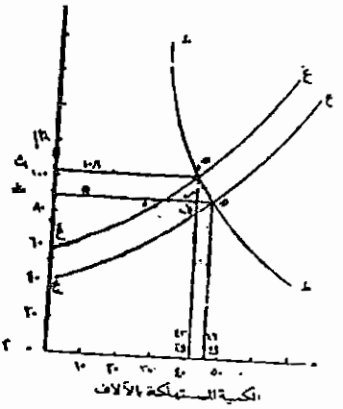

شكل رقم (٤٨)

٤ - توسع الطلب وانكماش الطلب (التغير فى الكمية المطلوبة)

على فرض ثبات منحنى العرض يودى تغير الثمن إلى تغير نقطة التوازن على نفس منحنى الطلب فإذا انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة ، وإذا ارتفع الثمن قلت الكمية المطلوبة - ويطلق على الحالة الأولى إصطلاح توسع الطلب Expantion of Demand وعلى الحالة الثانية انكماش الطلب Contraction of demand •

كما يطلق عليها أيضاً التغير فى الكمية المطلوبة Change in quantity demanded وذلك كما يتبين من الشكل الآتى :

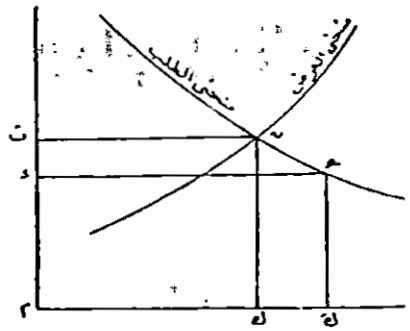

شكل رقم (٤٩)

٥ - زيادة الطلب ونقص الطلب (التغير فى الطلب)

لو غيرنا من الفروض التقليدية التى يقوم عليها تحليل الطلب وهى ثبات الدخل، وثبات الأذواق ، وثبات أثمان السلع الأخرى ، فإن منحنى الطلب ينتقل بأكمله إما إلى اليمين أو اليسار • فى هذه الحالة وعلى فرض ثبات منحنى العرض يودى ذلك إلى تغير شكل منحنى الطلب إلى انتقال نقطة التوازن إلى المنحنى الجديد • ويطلق على زيادة الكمية فى هذه الحالة بزيادة الطلب Increase of demand كما يطلق على نقص الكمية بنقص الطلب Decrase of demand •

أى أن زيادة الطلب ونقص الطلب يتم بالانتقال إلى منحنى جديد غير المنحنى الأصلى كما يطلق عليها التغير فى الطلب Change in demand ونوضح ذلك فى الشكل الآتى :

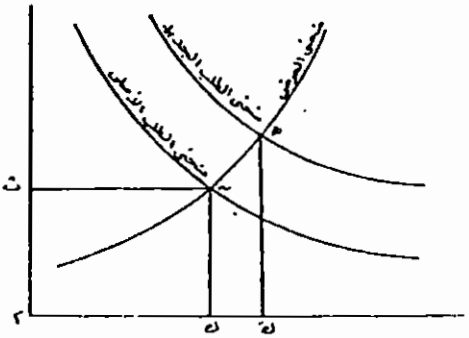

شكل رقم (٥٠)